مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، ص143 – ص157، 2002

حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد المنسوب للشُّمُنِّي – توثيق ونسبة

محمود محمد العامودي*
كلية الآداب – الجامعة الإسلامية – غزة
ص. ب 108 غزة فلسطين

" Hal mac- aqed Alqwaa'd Allaati thabatat be-d-dlaa'el wa-Shawahed"

ملخص يثبت البحث بما لا يدع مجالاً للشك أن الكتاب الموسوم بـــ :
" حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد "
ليس لأبي العباس تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنِّي ، وإنما هو لأبي الثناء شمس الدين أحمد بن محمد الزيلي .

Abstract This study introduces a clear evidence that " Hal mac-aqed Alqwaa'd Allaati thabatat be-d-dlaa'el wa-Shawahed" is not written by Abu Al-abbaas ash-Shomonny but written by Abu th-thanna ? Az-zyly .

مقدمة

يُعد كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام الأنصاري (ت762هـــ) من الكتب المهمة ، والذي كتبت حوله عدة شروح ومختصرات ومنظومات كان من أهمها كتاب "حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد" .

وقد قام محمد زين العابدين سلامة بتحقيقه ونسبته لأبي العباس تقي الدين أحمد ابن محمد الشُّمُنِّي ، ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة 1393هـــ–1973م .

ولكن في البداية لا بد من التعرف على الإمام الشُّمُنِّي .

---

* أستاذ مشارك في النحو والصرف بقسم اللغة العربية.

التعريف بالإمام الشُّمُنِّي[i]

هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن خلف اللـــه الشُّمُنِّي القسطنطيني الأصـــل ، نَحْــوِيٌّ مُحَدِّثٌ مُفَسِّرٌ ، ولد بالإسكندرية في رمضان سنة إحدى وثمانمائة ، وقدم القاهرة مع والده وسمع من علمائها ، ونبغ في علمه حتى كان من علماء المالكية .

مصنفاته :

1-المنصف من الكلام على مغني ابن هشام .

2-مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا .

3-كمال الدراية في شرح النقاية ، في فقه الحنفية .

4-شرح ألفية ابن مالك .

تُوفي الشيخ -رحمه الله تعالى- قرب العشاء ليلة الأحد سابع عشر ذي الحجة سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة ، ودفن يوم الأحد ، وصلى عليه الخَلْقُ ، وفجعوا به .

فما الذي دفع المحقق إلى هذه النسبة ؟

إن الذي دفع المحقق إلى نسبته إلى الإمام الشُّمُنِّي فيما يبدو لي أمران :

1-أن هذا الكتاب تم طبعة بمطبعة الآستانة سنة 1311هـ[ii] منسوباً إلى تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشُّمُنِّي .

2-جاء في الورقة الأولى في جميع النسخ أن مصنف هذا الكتاب هو أبو الثناء أحمد بن محمد ، وقد سبق أن ذكرنا اسم الشُّمُنِّي هو أحمد بن محمد .

الأدلة التي اعتمد عليها المحقق في نسبة الكتاب إلى الشُّمُنِّي :

يقول المحقق[iii] : ((توثيق المخطوط : في نسبة المخطوط للشارح ما يلي :

1-النقل الذي سبق عن صاحب كتاب كشف الظنون ، وإن كان لنا من تعليق فسيأتي عند الحديث على تاريخ المخطوط .

2-أشار الشُّمُنِّي إشارة إلى أستاذه في النحو الشمس الشطنوفي أو الشمس العجيمي عندما تكلم الزمخشري عن "قد" في قوله تعالى { لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً }[iv] قائلاً إنها تُفيد التوقع ،

فرد عليه أنها للتقريب ، ثم ذكر ما يُؤيد ذلك ، وختم كلامه بقوله كذا أفاده شيخنا شمس الملة والدين ، متعنا الله بحياته إلى يوم الدين .

3-في نقوله التي أخذها من المغني صحح هذه النقول بما يتفادى معه تعقب ومآخذ وهجوم الدماميني على كتاب المغني ، حتى يكون كتابه بعيداً عن المآخذ ، وكأنه بهذا يجهز نفسه ويعدها للرد على الدماميني في كتابه الكبير "المصنف من الكلام على مغني ابن هشام" ، انظر الجملة السابقة من الجمل التي لها محل ، وهي : الجملة التابعة لجملة لها محل ، وقد نبه على ذلك في الهامش ، وغير ذلك .

4-عندما نقرأ مقدمة المخطوط وشرح المؤلف لمقدمة القواعد ، ثم نقرأ مقدمة المصنف وشرح المؤلف لمقدمة المغني ، نجد أن لا فرق بينهما ، فالمعنى متفق وكثـــير من الألفاظ موحدة ، فإن دل هذا على شيء ، فإنما يدل على أن القائل واحد ، والشارح واحد ، ومؤلف الكتابين هو الشُّمُنِّي .

5-معظم التعليقات والهوامش الموجودة بالنسخة الثالثة ، وهي النسخة الأم مأخوذة من كتاب الشُّمُنِّي على المغني "كتاب المصنف" وما ذلك إلاّ لمعرفة القدماء القريبين جداً من عصر الشُّمُنِّي أن صاحبهما واحد ، وأن مؤلفهما تقي الدين الشُّمُنِّي وحده لا غير .

6-طريقة التأليف في الكتابين واحدة ، فهي مجموعة من النقول عن كتب النحو المختلفة مع التعليق عليها ، وإضافة اجتهادات واختيارات نحوية .

7-شيء عاطفي قوي أحس به وأنا أقرأ في "حل المعاقد" ، ثم وأنا أقرأ في "المصنف" لا أجده في الكتب الأخرى المؤلفة في علم ابن هشام ، أحس أن هناك إنساناً معجباً بابن هشام ، يحترم مادته العلمية ، ويدين بهــــا ، ويجعلها أساساً له في معظم الأحوال وأغلبها ، فهو يُؤلف له ويُدافع عنه ، ويُحاول أن يجعل أشهر كتابين له في مؤلف واحد حتى يعم النفع ، فهل نجح في عمله ، ذلك ما سنحاول أن نراه)).

وجميع هذه الأدلة لا تقوى على نسبة هذا الكتاب للشُّمُنِّي للأسباب التالية :

1-ففي دليله الأول ذكر أن صاحب كشف الظنون نسب هذا الكتاب للشُّمُنِّي ، وهذا ليس صحيحاً فما قاله صاحب كشف الظنون[٧] هو : "الإعراب من قواعد الإعراب لابن هشام النحوي المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة ، وهو مختصر مشهور بقواعد

الإعراب على أربعة أبواب الأول في الجمل وأحكامها ، والثاني في الجار والمجرور ، والثالث في عشرين كلمة ، والرابع في الإشارة إلى عبارة محررة ، وله شروح أحسنها ... وأبو الثناء أحمد بن محمد الزيلي ، ألفه في ذي القعدة سنة سبع وستين وتسعمـــــائة وسمّاه "حل معاقد القواعد" أوله الحمد لله الذي رفع أسماء العلماء ..."

2-وفي دليله الثاني يقول المصنف[vi] : "كذا أفاده شيخنا شمس الملة والدين متعنا الله بطول حياته إلى يوم الدين" ، وهذه العبارة يستند عليها المحقق ليُثبت أن شمس الملة والدين هو أحد شيوخ الشُّمُنِّي أي الشمس الشطنوفي أو الشمس العجيمي ، وهذا ليس دقيقاً ، فإن كثيراً من النحاة من يكيل المديح لشيوخهم ، وكلمة شمس الملة والدين هي من هذا القبيل ، وليست مختصة بلقب الشمس الشطنوفي أو الشمس العجيمي .

3-ما نسبه المحقق أن للشُّمُنِّي كتاباً اسمه "المصنف من الكلام على مغني ابن هشام"[vii] ليس دقيقاً والصواب هو "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام" وقد قام بتحقيق الجزء الأول عبد الحميد عبد المبدي أحمد محمد ونال به درجة الماجستير من كلية دار العلوم –جامعة القاهرة سنة 1416هـ–1995م ، وقام بتحقيق الجزء الثاني أحمد محمود السيد الرفاعي ونال به درجة الماجستير من كلية دار العلوم – جامعة القاهرة سنة 1415هـ–1994م .

4-إن ما قاله المحقق في دليله الثالث يُعتبر رداً عليه ، فتصحيح المصنف في كتاب "حل معاقد القواعد" لنقول ابن هشام في المغني يُؤكد على خطأ ابن هشام ، وهو بهذا يتوافق مع الدماميني في كتابه "الغريب في الكلام على مغني اللبيب" لابن هشام في تخطئته في بعض المواضع ، ومخالف للمنهج الذي سار عليه الشُّمُنِّي في كتابه "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام" ، إذ تعقب الشُّمُنِّي الدماميني فيه ، ورد عليه ، وانتصر لابن هشام .

5-ما ذكره في دليله الخامس من وجود معظم التعليقات والهوامش على نسخة ما من نسخ كتاب حل معاقد القواعد مأخوذة من كتاب "المنصف" للشُّمُنِّي لا يعني أن متن الكتاب أيضاً لمن كتب تلك التعليقات والهوامش ، بل هي أقرب إلى من جاء بعده من المصنفين .

6-ما ذكره في دليله السادس من أن طريقة التأليف في الكتابين أي كتاب "حل معاقد القواعد" وكتاب "المنصف" واحدة ، فهي مجموعة من النقول من كتب النحو المختلفة مع التعليق عليها ، وإضافة اجتهادات واختيارات نحوية ، ولا أدري ما الذي دعا المحقق لأن يتخذ طريقة التأليف دليلاً ، وأقول : كيف تكتب الشروح والحواشي على متون الكتب ، فهي مجموعة من النقول من كتب النحو المختلفة مع التعليق عليها ، وإضافة اجتهادات واختيارات نحوية ، ولذا لا يجوز أن يتخذ هذا دليلاً على نسبة الكتاب للشُّمُنِّي .

7-ما ذكره في دليله السابع أن شيئاً عاطفياً قوياً أحس به المحقق وهو يقرأ كتاب "حل معاقد القواعد" وكتاب "المنصف" جعلـــه ينسب الكتابين إلى مؤلف واحد وهو الشُّمُنِّي ، لا ينهض دليلاً على نسبة هذا الكتاب للشُّمُنِّي .

إن جميع ما ذكره المحقق من أدلة هي عبارة عن مقارنات واستنتاجات وأحاسيس وعواطـــــف لا تقوى لأن تكون دليلاً على صحة نسبة هذا الكتاب إلى الشُّمُنِّي ، بل إن المحقق قد أحس بالحيرة والاضطراب في نسبة هذا الكتاب للشُّمُنِّي في عدة مواضع :

الموضع الأول : لم يثبت المحقق أية صورة من صور النسخ الثلاث التي اعتمدها في بداية التحقيق كما جرت عليه العادة حتى لا يشعر المناقش لهذه الرسالة بضعف هذه النسبة .

وقد اعتمد المحقق على ثلاث نسخ خطية ، وهي :

1-نسخة دار الكتب المصرية[viii] رقم 4828هـــ ، وهي ضمن مجموع ، وعلى ورقة العنوان : اسم الكتاب بخط نسخ جميل وصغير ،واسم المؤلف في نصف الصفحة .

2-نسخة مكتبة الأزهر[ix] رقم 561 خاص مجاميع 27598 عام رافعي ، وعلى ورقة العنوان : اسم الكتاب ، واسم المؤلف .

3-نسخة دار الكتب المصرية[x] رقم 174 نحو ، وتاريخ المخطوط 1021هـــ ، وعلى ورقة العنوان عنوان الكتاب ، وصاحبه بخط واضح كبير أيضاً ، وكان كما يلي "كتاب شرح القواعد للشيخ الإمام العلامة فريد دهره ووحيد عصره أحمد بن محمد المشهور بالشُّمُنِّي الزيلي" .

ولي على النسخ التي اعتمدها المحقق الملاحظتان التاليتان :

1-في النسخ الثلاث يقول : على ورقة العنوان اسم الكتاب ، واسم المؤلف ، ولم يذكر اسم المؤلف إلاّ في النسخة الثالثة ، وقد أحدث تصحيفاً في اسمه ، وما كُتِبَ على هذه الورقة هو : "كتاب شرح القواعد للشيخ الإمام العلامة فريد دهره ، ووحيد عصره أحمد بن محمد المشهور بالشَّمْسِي الزيلي رحمه الله ، فذكر الشَّمْسِي وليس الشُّمُنِّي ، وكأن المحقق يريد أن يُواري اسم المؤلف ، وقد وجدت كلمة الزيلي على هذه الورقة ، ولا يُوجد في اسم الشُّمُنِّي أي صلة قرابة أو كنية أو لقب بالزيلي . فلا أدري لماذا مر المحقق على هذا الاسم مرور الكرام .

2-النسخة الأولى وهي نسخة دار الكتب المصرية رقم 4828هـ لدي مصورة عنها لم أقف لها على ورقة عنوان ، فلا أدري من أين جاء به المحقق .

وقد وقفت على نسخ أخرى لهذا الكتاب ، وهي :

1-نسخة دار الكتب المصرية رقم 424 نحو طلعت ، وميكروفيلم رقم 19664 ، ولها ورقة عنوان ، مكتوب في أعلاها "في شرح قواعد الإعراب" ، وفي وسطها نحو طلعت 424 .

2-نسخة دار الكتب المصرية رقم 469 نحو طلعت ، وميكروفيلم رقم 12700 ، وليس لها ورقة عنوان .

3-نسخة دار الكتب المصرية رقم 384 مجاميع طلعت ، وميكروفيلم رقم 9800 ، ولها ورقة عنوان مكتوب في أعلاها "حل المعاقد،وفي وسطها مجاميع طلعت 384

الموضع الثاني : أثبت المصنف في جميع النسخ في الورقة الأولى قوله : "وبعد: فيقول العبد المحتاج إلى ربه الغني أبو الثناء أحمد بن محمد الملتجئين إلى لطفه .."

فمصنف هذا الكتاب هو أبو الثناء أحمد بن محمد ، ويُكنى الشُّمُنِّي أبا العباس وليس أبا الثناء ، ولا أعتقد أن المحقق قد تثبت من هذه الكنية أو تحقق من صحتها .

الموضع الثالث : أثبت المصنف في جميع النسخ في آخر ورقة : "هذا آخر ما تيسر إيراده بحمد الله والمنة ، وقد وقع الفراغ من نقله إلى البياض عام سبعة وستين وتسعمائة في شهر ذي القعدة المباركة أفاض الله علينا بركاته ، الحمد لله على الإتمام على

عموم الأحوال والأيام ، وعلى رسوله محمد أفضل الصلاة والسلام ، بعدد أنفاس الخلائق، وقطرات الغمام ، والغمام على الدوام ، وعلى آله الكرام ، وأصحابه العظام نجوم الظلام ، وتابعيهم إلى يوم القيامة ، في أيام دولة السلطان الأعظم والخاقان المعظم أبي النصر والفتح سلطان سليمان خان بن سليمان خان رحم الله أسلافهم ، وأعز أخلافهـــم ، وكان التأليف بقصبة زيلي حماها الله من البلوى آمين يا رب العالمين ، ثم يذكر الناسخ في كل نسخة .

وقد أثارت هذه الورقة اضطراباً حقيقياً لدى المحقق في نسبة هذه المخطوطة يقول[xi] : "وهذه الخاتمة توجب النظر والتساؤل لما يأتي :

1- إنها تثبت أن انتهاء التأليف لهذا المخطوط سنة 967هـــ .

2- نسخ المخطوط اتفقت كلها على أن المؤلف أحمد بن محمد المشهور بالشُّمُنِّي وهذا العالم ولد بالأسكندرية سنة 801هـــ ، وتوفي بالقاهرة سنة 872هـــ .

3- لا يُوجد عالم نحوي آخر باسم الشُّمُنِّي حتى يصح أن ينسب إليه النص سوى الجد الأعلى للشيخ أحمد واسمه محمد بن خلف الله بن خليفة بن محمد التميمي القسطنطيني المعروف بابن الشمني أبو عبد الله ولد سنة 593هـــ بقسطنطينة ، ولا يمكن أن يكون هو مؤلف هذا المخطوط ، لاختلاف الاسم ووجوده في زمان لم يُوجد فيه ابن هشام ولا كتابه ، فقد ولد ابن هشام سنة 708هـــ .

ولو نظرنا إلى الجملة الثانية "وقد وقع الفراغ من نقله إلى البياض.." ليست عبارة مؤلف ، ولا نهاية مؤلف ، بل منها نصٌ : أنه وقع فراغ من نقل إلى البياض ، وهذا لا يدل على معاناة وجهد ومشقة للعقل والجسم ، تخرج بعدها أوراقاً منتظمة مرتبة بين دفتين تُسمّى كتاباً نتيجة لهذه المعاناة والمشقة كما قال الشارح في مقدمته : أنه سهر الليالي في مطالعة كتاب المغني ، وخاض فيه ، فخرج مملوء الجيب باليواقيت الغالية ، والدرر الغالية ، بالصبر على سهر الليالي ، وبما أسلف في الأيام الخوالي .

هذه هي العبارات التي تدل على التأليف ومعاناته ، وعلى أن صاحبها تعب وعانى ، فسجل هذا في مقدمته وخاتمته ، الخاتمة خالية من هذا .

وعلى هذا يغلب على الظن أن هذه الخاتمة ، ليست للشارح ، وربما خاتمة ناسخ آخر نقل المخطوط في ذلك التاريخ ، من نسخة آخرى منسوخة سابقة عليه ، ثم أتى اللاحق واعتبرها خاتمة المؤلف ؛ لأنها لا تُفيد إلاّ فراغاً من نقل إلى البياض ، وهذا هو عمل الناسخ لا عمل المؤلف .

وعلى هذا نستطيع أن نقول :

إن الخاتمة المذكورة –بما فيها من تاريخ– ليست خاتمة المؤلف ، وإنما هي خاتمة ناسخ سابق .

وعلى هذا أيضاً تكون نهاية المخطوط الجملة الأولى من الخاتمة وهي "هذا آخر ما تيسر إيراده بحمد الله ومنه" .

ولي الملاحظات التالية على هذه الخاتمة :

1-ما قاله المحقق : إن نسخ المخطوط اتفقت كلها على أن المؤلف "أحمد بن محمد المشهور بالشمني" غير صحيح ، وقد أبطلناه سابقاً بناء على وصف النسخ .

2-كان الأجدر بالمحقق أن يبحث عن مصنف آخر عاش في الفترة التي ألف فيها الكتاب، لعله يجد بغيته ، وليس صحيحاً ما فعله المصنف من البحث عن أجداد الشمني .

3-لم أقف على أي نسخة خطية نسبت الكتاب للشمني .

وخلاصة القول : إن كتاب "حل معاقد القواعد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد" ليس للشمني للأسباب التالية :

1-جميع النسخ التي وقفت عليها لم تثبت اسم الشمني على ورقة العنوان أو في الورقة الأولى أو في الورقة الأخيرة .

2-ما جاء في الورقة الأخيرة ، وهو : "وقد وقع الفراغ من نقله إلى البياض عام سبعة وستين وتسعمائة" علماً أن الشمني توفي سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة ، وعليه لا يمكن أن يكون الشمني هو المصنف .

3-إن الشمني هو أحد شيوخ السيوطي[xii] ، وقد ترجم له ترجمة مسهبة ، وأثنى عليه كثيراً وذكر كتبه ، ولم يُشر إلى هذا الكتاب عند ذكر مؤلفاته .

4-لم أقف على أي ترجمة له في كتب التراجم تثبت أن له كتاباً يحمل اسم حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد .

5-ما ذكره بروكلمان[xiii] هو أن كتاب "حل معاقد القواعد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد" هي حاشية من تأليف أحمد بن محمد الزيلي الشمسي (في مخطوط القاهرة أول 48/4 وثان 104/2 : الشمني وهذا تصحيف لكلمة الشمسي) .

بعد إثبات أن كتاب "حل معاقد القواعد" ليس للشمني ، فلمن يُنسب ؟

الراجح لدي أن هذا الكتاب للإمام الزيلي ، ولكن في البداية لا بد من التعريف به :

التعريف بالإمام الزَيْلِي[xiv]

هو أبو الثناء شمس الدين أحمد بن محمد بن عارف بن أبي البركات الزيلي ، ثم السيواسي فقيه أصولي صوفي نحوي ، فاضل حنفي من أدباء الروم ، من أهل سيواس ، له عدة كتب عربية وتركية منها بالعربية :

1- زبدة الأسرار في شرح مختصر المنار ، أتمه سنة 974هـ ، بسيواس .

2- حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد .

3- الحياض من صوب غمام الفياض في مناقب أبي حنيفة .

4- رياض الخلفاء الراشدين .

5- صفائح النوائح في التوحيد .

6- منازل العارفين .

7- مناسك الحج .

8- مولد النبي –صلى الله عليه وسلم .

9- نقد الخاطر في التفسير .

توفي سنة ست وألف من الهجرة .

دوافع ترجيحنا نسبة الكتاب للزيلي

لقد توافرت لدي الأدلة الكافية التي تثبت أن كتاب "حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد" لأبي الثناء شمس الدين أحمد بن محمد الزيلي ، وهي :

حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد

1-ما أثبت في ورقة عنوان نسخة دار الكتب المصرية رقم 174 نحو ، من اسم المؤلف واسم أبيه ولقبه ، وهو : "كتاب شرح القواعد للشيخ الإمام العلامة فريد دهره ووحيد عصره أحمد بن محمد المشهور بالشمسي الزيلي –رحمه الله" .

2-ما أثبت في الورقة الأولى في جميع النسخ ، من اسم المؤلف واسم أبيه وكنيته وهو : "وبعد فيقول العبد المحتاج إلى ربه الغني أبو الثناء أحمد بن محمد الملتجئين إلى لطفه الخفي .." .

3-ما أثبت في آخر ورقة في جميع النسخ أن المؤلف قد كتبه في عام سبعة وستين وتسعمائة ، وهي الفترة التي كان يعيش فيها الزيلي ، يقول : "هذا آخر ما تيسر إيراده بحمد الله والمنة ، وقد وقع الفراغ من نقله إلى البياض عام سبعة وستين وتسعمائة" .

ثم إن التأليف كان بقصبة زيلي كما يقول : "وكان التأليف بقصبة زيلي حماها الله من البلوى" ، وهي البلدة التي ينتسب إليها الإمام الزيلي .

4-جميع كتب التراجم التي ترجمت للإمام الزيلي نسبت هذا الكتاب له ، ومنها : هدية العارفين 150/1 وكشف الظنون 124/1 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 81/10 والأعلام 235/1 ومعجم المؤلفين 104/2 .

وإليك صورة لورقة العنوان والورقة الأولى والورقة الأخيرة لنسخة دار الكتب المصرية رقم 174 نحو .

حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد

حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد

مصادر البحث ومراجعه

1-الأعلام ، لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – الطبعة الثامنة – بيروت – 1409هـ–1989م .

2-البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ) – دار المعرفة – بيروت .

3-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية – القاهرة 1399هـ–1979م .

4-تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان – أشرف على الترجمة محمود فهمي حجازي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1414هـ–1994م .

5-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل – دار الكتب العربية – عيسى البابي وشركاه – الطبعة الأولى – القاهرة 1387هـ–1976م .

6-حل معاقد القواعد اللآتي ثبتت بالدلائل والشواهد ، للشمني – دراسة وتحقيق – رسالة دكتوراه لمحمد زين العابدين سلامة من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر 1393هـ–1973م .

7-حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، لابن تغري بردي (ت874هـ) – تحقيق الدكتور محمد كمال الدين عز الدين – عالم الكتب – الطبعة الأولى – بيروت 1410هـ–1990م .

8-درة الحجال في أسماء الرجال ، لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت1025هـ) – تحقيق محمد الأحمدي أبو النور – دار التراث – القاهرة 1390هـ–1970م .

9-شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت1089هـ) – دار الفكر – دمشق 1399هـ–1979م .

10-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ) – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .
11-فهرست الكتب النحوية المطبوعة ، للدكتور عبد الهادي الفضلي – مكتبة المنار الطبعة الأولى – عمان 1407هـ–1986م .
12-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمحمد بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة – دار الفكر – بيروت 1410هـ–1990م .
13-معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة – مكتبة المتنبي ودار إحياء التراث العربي – بيروت 1376هـ–1957م .
14-هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي (ت1339هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت 1412هـ–1992م .

الحواشي

(i) انظر ترجمته في : بغية الوعاة 375/1-381 وحسن المحاضرة 474/1-477 والضوء اللامع 174/1-178 وشذرات الذهب 313/7-314 والبدر الطالع 119/1-121 ودرة الحجاج لابن القاضي 95/1-98 وحوادث الدهور 668/3 وكشف الظنون 152؛202؛1054؛1752؛1935؛1937؛1971 وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 77/10 ومعجم المؤلفين 149/2 والأعلام 130/1 .
(ii) انظر : فهرست الكتب النحوية المطبوعة 90 .
(iii) رسالة المحقق للدكتوراه 122 .
(iv) سورة الأعراف 59/7 .
(v) كشف الظنون 124/1 .
(vi) حل معاقد القواعد ق57أ .
(vii) رسالة المحقق للدكتوراه 122 .
(viii) رسالة المحقق للدكتوراه 123 .
(ix) رسالة المحقق للدكتوراه 127 .
(x) رسالة المحقق للدكتوراه 132 .
(xi) رسالة المحقق للدكتوراه 143-144 .
(xii) انظر : بغية الوعاة 375/1-381 .
(xiii) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 81/10 .
(xiv) انظر ترجمته في : هدية العارفين 150/1 وكشف الظنون 124/1 والأعلام 235/1 ومعجم المؤلفين 104/2 .